

الاعتراضات على الحكومة "لم تأت من عبث"

كتبت هيام القصيفي (جريدة النهار ٢/١١/٢٠٠٠)

مع مثول الحكومة امام مجلس النواب اليوم، لا تزال كرة الاعتراضات عليها تكبر، في ظل انصراف اوساط حزبية معارضة الى تنفيذ الوضع الحكومي وقراءة خلفيات التأليف وما استتبعه من مواقف وتبريرات. ترد هذه الاوساط بداية على ما قيل حول عدم مشاركة "القوات اللبنانية" والاحرار و"التيار الوطني الحر" في الانتخابات، وانعكاس رفضها وابتعادها القسري عن المشاركة في اختيار ممثلين لها في الحكومة. تقول: "قبل الانتخابات انصرفت احزاب وتيارات سياسية الى فتح حوار مع اطراف سياسيين، على اكثر من خط، من اجل فتح ثغرة في الجدار حولها. لكن هذا الحوار، لم يلق رضى واستحساناً لدى القوى النافذة فجمدته او بالاحرى عطلته". وتضيف ان "التيارات المذكورة اعطت بعد الانتخابات ما سمته "فترة سماح" للحكم على ان يلي ذلك حوار جدي، يتوج بحكومة وفاق وطني. لكن ما حصل ان "فترة السماح" انتهت بمنع هذه القوى من اقامة حوار مع قوى اخرى فاعلته، بالتضييق على عناصرها ومؤيديها واستدعائهم واحداً تلو الآخر".

وتشير الاوساط نفسها الى ان "هذه القوى وجدت نفسها في آخر المطاف معزولة في الزاوية، بعدما اقل في وجهها باب الحوار، فكيف يمكن ان يبرر اقصاؤها عن الحكومة بخطوات متعثرة لم ترتكبها هي". وتساءل: "اذا كانت حجة "كلمة السر" لمنع هذه القوى مبررة، فما الذي منع من توزيع من يمثلون وبتفاوت فنة واسعة من المسيحيين كالنواب ألبير مخيبر، او نسيب لحود او بطرس حرب؟ وعلى الاقل، لماذا استبعد حزب الكتائب؟ الهدف اذاً تقليص القوى السياسية الفاعلة، وتمثيل المسيحيين بأفراد وليس بتكتلات ضاغطة".

والنقطة الثانية، كما ترى الاوساط، ان "الاعتراض على الحكومة، لم يأت من عبث ولا تحت عناوين فضفاضة. فالحكومة في تشكيلتها، كأنها رد على بيان المطارنة الموارنة، اذ كوفئ بالتوزيع كل مسيحي انتقد البيان او على الاقل اتخذ جانب الموقف الرسمي منه. ومع ذلك، فان المسيحيين في الحكومة لم ينالوا من التوزيع الا "مناصب الشرف". وتساءل: "أليس حقيبة الدفاع مجرد منصب شرفي لا صلاحيات تقريرية له؟ وهل يعقل ان يعطى الموارنة وزارة دولة من دون اي ممارسة عملية ووزارة الاصلاح الاداري، علماً ان كليهما ليستا مؤثرتين في مسار الحياة السياسية العملاية؟ وهل تعتبر السياحة او الثقافة او البيئة وزارات ذات شأن سياسي فاعل مقارنة بوزارات المال والاقتصاد والخارجية والشؤون الاجتماعية". وتستطرد: "كيف يمكن ان يقتنع المسيحيون بحصة عادلة في الحكومة، اذا اريد لهم ان

يقتنعوا ان وزارة الداخلية لهم او حتى وزارة الصحة، وهي الحقيبة الخدمتية الوحيدة التي اعطيت لهم؟".

وفي اشارة لافتة الى توزيع الحقائق نقول هذه الاوساط "ان اكثر ما استرعى انتباهنا، هو اعطاء حقيقتي العمل للوزير القومي علي قانصو والتربية الى الوزير عبدالرحيم مراد". وفي رأي هذه الاوساط ان "كلتا الوزارتين تحملان من الخطورة الكثير، نظراً الى الحساسيات التي يمكن ان تنشأ عن اي اتفاقات يمكن ان تبرم في هذا الشأن بين لبنان وسوريا". وتبدي تخوفها من ان تكون طبيعة اسناد هاتين الحقيبتين، من جملة الردود المباشرة على نداء بكركي، وخصوصاً ان ثمة ملامح على الارض و اشارات لا تبشر بالخير". اذ كما تقول الاوساط، "بدأنا نسمع عن اتفاقات تربوية لا علم لنا بها، ومنها السماح لطلاب سوريين بالالتحاق بالجامعة اللبنانية مع منح مالية. وحتى الآن لم نجد من يؤكد هذه الاخبار، او ينفيها، او حتى يشرح لنا اذا كان ذلك يتم ضمن اتفاقات تبادل بيننا وبين سوريا". وتختتم الاوساط المتخوفة من ملامح المرحلة المقبلة بالقول ان "اعتراضنا على الحكومة لم يأت من عبث وليس اعتراضاً من ورق. فنحن ننطلق من الوقائع، ولعل الاستدعاءات المتكررة لمناصري التيار العوني و"القوات"، هو اول الغيث في سلسلة مخاوفنا التي بدأت تترجم واقعاً".